

عاجل إلى رئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء



د. كمال الجنزوري

د. فتحى سرور

مدبرية الأمن تعديت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على أرض الجمعية فى مايو ١٩٩٨.

■ وفى محاولة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بإعادة التعديت على أرض الجمعية فقد أصدرت قرارا اداريا برقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٠ بإزالة الادارية لاعضاء الجمعية عن مساحة ١٢٤ فداناً وعلى الفور لجأت الجمعية إلى السيد مدير نيابة كفر الدوار الذى افاد بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٣١ مركز كفر الدوار لاتخاذ اللازم لعدم التعرض لقرار النائب العام السابق لهذا الموضوع وتمكين جمعية دار العروبة من المساحة.

■ تقدمت الجمعية بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٠ بتظلم للسيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الذى احاله للمستشار القانونى للهيئة للاطلاع والافادة وقد عرضت الجمعية الامر على محكمة القضاء الادارى لطعن فى القرار وبصدد الحكم فى جلسة ١٩٩٩/٦/٢٤.

■ وتحت هذه الظروف التى تقضى بأحقية الجمعية بالأرض المتنازع عليها تفاجأ الجمعية فى ١٩٩٩/٦/٥ باستدعاء من السيد نائب مدير أمن البحيرة وبضغط مستمر من السيد فوزى مغازى ومدير الإصلاح الزراعى بطلب اخلاء مساحة ١٢٤ فداناً وتسليمها إلى المعتدين خلال ٤٨ ساعة.

ان اعضاء الجمعية ومعظمهم اساتذة فى كلية الزراعة ورجال شرفاء فى حيرة من امرهم - القانون يساندتهم والدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة يتعاطف معهم ولكنهم يواجهون قوة أكبر من عضو مجلس شعب وموظفى الإصلاح الذين ارادوا اغتصاب ارضهم التى استهلكت كل مدخراتهم ويمارسون ضغوطا مستمرة على الجهات الأمنية لطرده اعضاء الجمعية خلال ٤٨ ساعة.

ونتقدم نحن الدكاترة عبدالقادر ابو عقادة وحاتم العطار وحسين الخولى وعبدالفتاح بركة بشكوانا نيابة عن اعضاء الجمعية ونتق فى ان الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء سوف يعيدان الحقوق المسلوقة إلى اصحابها ان شاء الله.

نتقدم نحن اعضاء جمعية دار العروبة التعاونية لاستصلاح الاراضى بشكوانا ونحن نعلم جيدا ان الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء ينحازان دائما إلى الحق ويرفضان اسلوب التحايل والتسلل من الابواب الخلفية ونعلم ان الدكتور سرور يرفض ان يستغل عضو مجلس شعب نفوذه واتصالاته داخل دائرته ليعطل احكاما وقرارات صدرت عن جهات رسمية ومستولين بالدولة.. وشكوانا تفتلخص فيما يلي:

باع صندوق استصلاح الاراضى التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى مساحة ٢٩٠٤ فدادين فى منطقة الحاجز - مركز كفر الدوار إلى جمعية دار العروبة التعاونية الزراعية لاستصلاح وتعمير الاراضى فى عام ١٩٧٦ وعند سداد كامل الثمن تم تسجيل هذه المساحة وحصلت الجمعية على عقد بيع نهائى برقم ٢٤٧ لعام ١٩٩٤ شهر عقارى دمنهور.

■ وقد قام اعضاء الجمعية ومعظمهم متخصصون فى الزراعة بتعمير المنطقة واستصلاح اراضيها حتى حققت معدلات انتاجية متميزة.

■ وقد فوجئت الجمعية بقيام الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بالتعدى على مساحة ١٢٤ فداناً من اراضى الجمعية فى منطقة العرقوب وتأجيرها لبعض المزارعين واستيلائهم بالقوة على هذه المساحة بدعوى ملكية هيئة الإصلاح الزراعى لهذه المساحة.

■ لجأت الجمعية إلى القضاء الذى استئنافا برقم ١٥٤١ لسنة ١٩٨٩ كفر الدوار بجلسة ١٩٩٠/٦/٢٥ بأحقية الجمعية فى هذه المساحة وتمكينها من الارض، وقد تكرم الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى بالكتابة إلى السيد المستشار رجاء العريى النائب العام بتاريخ ١٩٩١/٩/١٤ باعتبار نزاع الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كأن لم يكن - حيث ان سيادته الممثل القانونى ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وان البيع لجمعية دار العروبة قد جاء من صندوق استصلاح الاراضى وهو احدى هيئات الوزارة ويمكن لسيادته انهاء النزاع بين الهيئتين.

■ صدر قرار السيد المستشار النائب العام برقم «١» لعام ١٩٩٧ - منازعات حيازة - بتمكين جمعية دار العروبة التعاونية من الارض موضوع النزاع وحفظ تظلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى.

■ بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ تقدم السيد فوزى المغازى عضو مجلس الشعب بمذكرة بمدبرية الأمن بالبحيرة محاولا تعطيل تنفيذ قرار النائب العام وقد اخطر السيد المستشار المحامى العام بالبحيرة مديرية الأمن بالتنفيذ الفورى والسريع لقرار المستشار النائب العام وافاد انه «لايجوز فى أى حال من الاحوال وقف تنفيذ قرار الحيازة إلا بأمر من قاضى الامور المستعجلة المختص بنظر التظلم وبالفعل فقد ازلت